النحو الوافي

مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات
والمفصل للأساتذة والمتخصصين
مشتملاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تأليف
عباس حسن

الجزء الأول

الناشر
مكتبة المحمدي

www.ketab.ir

برشناسه : حسن ، عباس
عنوان و نام پدید آور : النحو الوافی : القسم الموجز للطلبه الدراسات النحویه و الصرفیه للجامعات و المفصل . . . / تالیف : عباس حسن
مشخصات نشر : تهران : دار الکوخ ، ۱۳۹۱
مشخصات ظاهری : ۴ جلد.
شابک : دوره ۱-۱-۰۰۱-۶۷۰۱-۶۰۰-۹۷۸ : ج . ۱ ۹۷۸-۶۰۰-۹۰۱۷۶-۱-۴
: : ۸-۳-۹۰۱۷۶-۶۰۰-۹۷۸ : ج . ۲ : ۹۷۸-۶۰۰-۶۷۰۱-۰۰-۴
: ج . ۳ : ج . ۴ ۹۷۸-۶۰۰-۹۰۱۷۶-۴-۵
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : عربی
یادداشت : کتاب حاضر در سالهای مختلف توسط ناشران متفاوت منتشر شده است.
یادداشت : اقست از روی چاپ بیروت : کتبه المحمدی
موضوع : زبان عربی - نحو
رده بندی کنگره : ۱۳۹۱ ۲ ن ۴۵ ج / PJ ۶۱۵۱
رده بندی دوین : ۴۹۲/۷۵
شماره کتابشناسی ملی : ۲۷۸۱۷۲۲

حقوق الطبع محفوظة

شناسنامه کتاب
نام کتاب: النحو الوافی
مولف : عباس حسن
چاپ : اول ۱۳۹۱ ه . ش
تیراژ: ۱۰۰۰ دوره
چاپخانه : شریعت
جلد : اول
شماره شابک ج ۱ :۹۷۸-۶۰۰-۹۰۱۷۶-۱-۴
شماره شابک دوره : ۹۷۸-۶۰۰-۶۷۰۱-۰۰۱-۱
قیمت دوره : ۳۵۰۰۰ تومان
ناشر : انتشارات کوخ
ایران - تهران - خیابان شهید بهشتی - خیابان صابونچی کوچه مهماندوست پلاک ۲۵

www.ketab.ir

مقدمة الكتاب ودستور تأليفه

بيان هام

١

الحمد لله على ما أنعم، والشكر على ما أولى، والصلاة على أنبيائه ورسله، دعاة الهدى، ومصابيح الرشاد. وبعد:

فهذا كتاب جديد في «النحو» ـ وما يتصل به من الصرف ـ. والنحوُ، كما وصفته من قبل[١]، دعامة العلوم العربية، وكانونها الأعلى؛ منه تستمد العون، وتستلهم القصد، وترجع إليه في جليل مسائلها، وفروع تشريعها، ولن تجد علماً منها يستقل بنفسه عن «النحو»، أو عن معونته، أو يسير بغير نوره وهداه.

وهذه العلوم النقلية ـ على عظيم شأنها ـ لا سبيل إلى استخلاص حقائقها، والنفاذ إلى أسرارها، بغير هذا العلم؛ فهل ندرك كلام الله تعالى، ونفهم دقائق التفسير، وأحاديث الرسول عليه السلام، وأصول العقائد، وأدلة الأحكام، وما يتبع ذلك من مسائل فقهية، وبحوث شرعية مختلفة قد ترْقى بصاحبها إلى مراتب الأئمة، وتسمو به إلى منازل المجتهدين ـ إلا بإلهام النحو وإرشاده؟ ولأمرٍ ما قالوا: «إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرْط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم «النحو»، فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره. فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه، لا تتم إلا به[٢]...».

وهذه اللغة التي نتخذها ـ معاشر المستعربين ـ أداة طيِّعة للتفاهم، ونُسخّرها مركباً ذلولاً للإبانة عن أغراضنا، والكشف عما في نفوسنا، ما الذي هيأها لنا، وأقدرنا على استخدامها قدرة الأولين من العرب عليها، ومَكّن لنا من نظمها ونثرها تَمَكنهم منهما، وأطلق لساننا في الصور المختلفة صحيحاً فصيحاً كما أطلق لسانهم، وأجرى كلامنا في عقود مضبوطة سليمة كالتي يجري فيها كلامهم، وإن كان ذلك منهم طبيعة، ومنا تطبعاً؟

إنه: «النحو»؛ وسيلة المستعرب، وسلاح اللغوي، وعماد البلاغيّ، وأداة المشرّع والمجتهد، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعاً.

---

(١) في كتابي المسمى: «رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية».

(٢) الفصل الحادي عشر ـ باختصار ـ من كتاب: «لمع الأدلة، في أصول النحو» لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ.

www.ketab.ir

فليس عجيباً أن يصفه الأعلام السابقون بأنه: «ميزان العربية، والقانون الذي تُحكَّم به في كل صورة من صورها»[١] وأن يفرغ له العباقرة من أسلافنا؛ يجمعون أصوله، ويثبتون قواعده، ويرفعون بنيانه شامخاً، ركيناً، في إخلاص نادر، وصبر لا ينفد. ولقد كان الزمان يجري عليهم بما يجري على غيرهم؛ من مرض، وضعف، وفقر؛ فلا يقدر على انتزاعهم مما هم فيه كما كان يقدر على سواهم، ولا ينجح في إغرائهم بمباهج الحياة كما كان ينجح في إغراء ضعاف العزائم، ومرضى النفوس، من طلاب المغانم، ورُوّاد المطامع. ولقد يترقبهم أولياؤهم وأهلوهم الساعات الطوال، بل قد يترصدهم الموت؛ فلا يقع عليهم إلا في حلقة درس، أو قاعة بحث، أو جلسة تأليف، أو ميدان مناظرة، أو رحلة مُخْطرة في طلب «النحو». وهو حين يظفر بهم لا ينتزع علمهم معهم، ولا يذهب بآثارهم بذهاب أرواحهم؛ إذ كانوا يُعِدون لهذا اليوم عُدَّته من قبل؛ فيدونون بحوثهم، ويسجلون قواعدهم، ويختارون خلفاء من تلاميذهم؛ يهيئونهم لهذا الأمر العظيم، ويشرفون على تنشئتهم، وتعهد مواهبهم؛ إشراف الأستاذ البارع القدير على التلميذ الوفيّ الأمين. حتى إذا جاء أجلهم ودّعوا الدنيا بنفس مطمئنة، واثقة أن ميدان الإنشاء والتعمير النحوي لم يخل من فرسانه، وأنهم خلّفوا وراءهم خلفاً صالحاً يسير على الدرب، ويحتذي المثال. وربما كان أسعد حظّاً، وأوفر نُجحاً من سابقيه، وأسرع إدراكاً لما لم يدركه الأوائل.

على هذا النهج الرفيع تعاقبت طوائف النحاة، وتوالت زمرهم في ميدانه، وتَلقَّى الراية نابغ عن نابغ، وألمعيّ في إثر ألمعيّ، وتسابقوا مخلصين دائبين. فُرادى وزُرافات، في إقامة صرحه، وتشييد أركانه، فأقاموه سامق البناء، وطيد الدعامة، مكين الأساس. حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التي يسمونها: «عصور النهضة»، راسخاً قويّاً؛ من فرط ما اعتنى به الأسلاف، ووجهوا إليه من بالغ الرعاية، فاستحقوا منا عظيم التقدير، وخالد الثناء. وحملوا كثيراً من علماء اللغة الأجانب على الاعتراف بفضلهم، والإشادة ببراعتهم[٢].

هذه كلمة حق يقتضينا الإنصاف أن نسجلها؛ لننسب الفضل لروّاده، وإلا كنّا من عصبة الجاحدين، الجاهلين، أو المغرورين.

٢

وليس من شك أن التراث النحوي والصرفيّ الذي تركه أسلافنا نفيس غاية النفاسة، وأن

---

(١) صبح الأعشى.

(٢) من ذلك ما قاله العلامة الكبير: «دي بور» في كتابه: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ونصه كما جاء في ترجمة الدكتور محمد أبو ريدة، ص٤.

«علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي، بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرق. وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا به».

www.ketab.ir

الجهد الناجح الذي بذلوه فيهما خلال الأزمان المتعاقبة جهد لم يُهيأ للكثير من العلوم المختلفة في عصورها القديمة والحديثة، ولا يقدر على احتمال بعضه حشود من الثرثارين العاجزين، الذين يوارون عجزهم وقصورهم ـ عَلِمَ الله ـ بغمز «النحو والصرف» بغير حق، وطعن أئمتهما الأفذاذ.

بيد أن «النحو» كبقية العلوم ـ تنشأ ضعيفة، ثم تأخذ طريقها إلى النمو، والقوة، والاستكمال بخُطاً وئيدة أو سريعة؛ على حسب ما يحيط بها من صروف وشؤون. ثم يتناولها الزمان بأحداثه؛ فيدفعها إلى التقدم والنمو، والتشكل بما يلائم البيئة؛ فتظل الحاجة إليها شديدة، والرغبة فيها قوية. وقد يعوّقها ويحول بينها وبين التطور؛ فيضعف الميل إليها، وتفتُر الرغبة فيها. وقد يشتط في مقاومتها؛ فيُرمى بها إلى الوراء، فتصبح في عِداد المهملات، أو تكاد.

وقد خضع «النحو» العربي لهذا الناموس الطبيعي[1]؛ فولد في القرن الأول الهجري ضعيفاً، وحَبَا وئيداً أول القرن الثاني، وشبّ ـ بالرغم من شوائب خالطته ـ وبلغ الفَتَاء آخر ذلك القرن، وسنوات من الثالث؛ فلمع من أئمته نجوم زاهرة؛ كعبد الله بن أبي إسحاق، والخليل، وأبي زيد، وسيبويه، والكسائي، والفَرّاء؛ ونظرائهم من الأعلام، ثم توالت أخلافهم ـ على تفاوت في المنهج، وتخالف في المادة ـ إلى عصر النهضة الحديثة التي يجري اسمها على الألسنة اليوم، ويتخذون مطلع القرن التاسع عشر الميلاديّ مبدأ لها. فمن هذا المبدأ ألحّ الوهن والضعف على «النحو»، وتمالأت عليه الأحداث؛ فأظهرت من عيبه ما كان مستوراً، وأثقلت من حمله ما كان خِفّاً؛ وزاحمته العلوم العصرية ففهرته، وخلّفته وراءها مبهوراً. ونظر الناس إليه فإذا هو في الساقة من علوم الحياة، وإذا أوقاتهم لا تتسع للكثير بل للقليل مما حواه، وإذا شوائبه التي برزت بعد كمون، ووضحت بعد خفاء ـ تزهدهم فيه، وتزيدهم نفاراً منه؛ وإذا النفار والزهد يكُران على العيوب؛ فيحيلان الضئيل منها ضخماً، والقليل كثيراً، والموهوم واقعاً. وإذا معاهد العلم الحديث تزوَرّ عنه، وتجهر بعجزها عن استيعابه، واستغنائها عن أكثره، وتقنع منه باليسير أو ما دون اليسير؛ فيستكين ويخنع.

والحق أن «النحو» منذ نشأته داخله ـ كما قلنا ـ شوائب؛ نمتْ على مرّ الليالي؛ وتغلغلت برعاية الصروف، وغفلة الحراس؛ فشوهت جماله، وأضعفت شأنه؛ وانتهت به إلى ما نرى.

فلم يبق بُدّ أن تمتد إليه الأيدي البارّة القوية، متمالئة في تخليصه مما شابه، متعاونة على إنقاذه مما أصابه. وأن تبادر إليه النفوس الوفية للغتها وتراثها؛ المعتزة بحاضرها وماضيها؛ فتبذل في سبيل إنهاضه، وحياطته، وإعلاء شأنه ـ ما لا غاية بعده لمستزيد.

ومن كريم الاستجابة أن رأينا في عصرنا هذا ـ طوائف من تلك النفوس البارّة الوفية

---

(١) هذا التسب صحيح.

www.ketab.ir

سارعت إلى النجدة؛ كُلٌّ بما استطاع، وبما هو ميسر له؛ فمنهم من ذلَّل للناشئة لغته، أو اختصر قاعدته، أو أوضح طريقة تدريسه، أو أراحهم من زائف العِلل، وضارّ الخلاف، أو جمع بين مزيتين أو أكثر من هذه المزايا العظيمة الشأن. لكنا ـ على الرغم من ذلك ـ لم نر من تصدى للشوائب كلها أو أكثرها؛ ينتزعها من مكانها، ويجهز عليها ما وسعته القدرة، ومكنته الوسيلة؛ فيريح المعلمين والمتعلمين من أوزارها. وهذا ما حاولته جاهداً مخلصاً قدر استطاعتي، فقد مددت يدي لهذه المهمة الجليلة، وتقدمت لها رابط الجأش، وجمعت لها أشهر مراجعها الأصيلة، ومظانها الوافية الوثيقة، وضممت إليها ما ظهر في عصرنا من كتب وبحوث، وأطلت الوقوف عند هذه وتلك؛ أديم النظر، وأجيل الفكر، وأعتصر أطيب ما فيهما، حتى انتهيت إلى خطة جديدة تجمع مزاياهما، وتسلم من شوائبهما، وقمت على تحقيقها في هذا الكتاب متأنياً صبوراً. ولا أدري مبلغ توفيقي، ولكن الذي أدريه أني لم أدخر جهداً، ولا إخلاصاً.

إن تلك الشوائب كثيرة، ومن حق «النحو» علينا ـ ونحن بصدد إخراج كتاب جديد فيه ـ أن نعرضها هنا، ونسجل سِماتها، ونفصّل ما اتخذناه لتدارك أمرها. ولكن هذا كله ـ وأكثر منه ـ قد عرضنا له في رسالة سابقة نشرناها منذ سنوات بعنوان: «رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية»، ثم أتممناها بمقالات عشر؛ نشرت تباعاً في مجلة: «رسالة الإسلام» خلال سنتي ١٩٥٧ و١٩٥٨م، وجاوزت صفحاتها المائة.

على أن هذا لا يعفيني من الإشارة العابرة إلى الدُّستور الذي قام عليه الكتاب، والغرض الذي رميت من تأليفه، مستعيناً بخبرة طويلة ناجعة، وتجربة صادقة في تعلم النحو، طالباً مستوعباً، ثم تعليمه في مختلف المعاهد الحكومية مدرساً، فأستاذاً ورئيساً لقسم النحو والصرف والعروض بكلية: «دار العلوم»، بجامعة «القاهرة»، سنوات طوالا.

٣

وأظهر مواد ذلك الدستور ما يأتي:

١ ـ تجميع مادة «النحو» كله ـ وما يتصل به من «الصرف» ـ في كتاب واحد ذي أجزاء أربعة كبار، تحوي صفحاتها وما تضمنته من مسائل كل ما تفرق في أمهات الكتب، وتغني عنها. على أن تُقَسّم كل مسألة قسمين، تقسيماً فنيّاً بارعاً. أحدهما: «موجز» دقيق يناسب طلاب الدراسات «النحوية والصرّفية» بالجامعات ـ دون غيرهم ـ غاية المناسبة، ويوفيهم ما يحتاجون إليه غاية التوفية الحكيمة التي تساير مناهجهم الرسمية. ومكانهُ: «أول المسألة»، وصدرها. ويليه الآخر[1] ـ بعد نهاية كل مسألة ـ بعنوان مستقل؛ هو: «زيادة وتفصيل» ويلائم الأساتذة

(١) في صفحة جديدة، تبدأ بسطر أو سطرين من النقط الأفقية المتقاربة، لتكون رمزاً يميز صحف «الزيادة والتفصيل» من غيرها.

www.ketab.ir

والمتخصصين أكمل الملاءمة وأتمها، فتبتدئ «المسألة» ـ وبجانبها رقم خاص بها ـ بتقديم المادة النحوية أو الصرفية الصالحة للطالب الجامعيّ، الموائمة لقدرته ولمنهجه، ومقرره الرسمي، ودرجته في التحصيل والفهم، مع تَوَخيّ الدقة والإحكام فيما يقدم له، نوعاً ومقداراً. فإذا استوفى نصيبه المحمود انتقلتُ إلى بَسْط يتطلع إليه المتخصص، وزيادة يتطلبها المستكمل، كل ذلك في إحكام وحسن تقدير، بغير تكرار، ولا تداخُل بين القسمين، أو اضطراب. وبهذا التقسيم والتنسيق يجد هؤلاء وهؤلاء حاجتهم ميسرة موائمة في كتاب واحد، قريبة التناول؛ لا يَكُدُّون في استخلاصها، ولا يجهدون في السعي وراءها في متاهات الكتب المتعددة القديمة؛ وقد يبلغون أو لا يبلغون.

٢ ـ العناية أكمل العناية بلغة الكتاب وضوحاً، وإشراقاً؛ وإحكاماً، واسترسالاً؛ فلا تعقيد، ولا غموض، ولا حشو، ولا فضول، ولا تَوقّف لمناقشة لفظ، أو إرسال اعتراض، أو الإجابة عنه؛ ولا حرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم. إلا حين تسايرنا في البيان الأوفى، والجلاء الأكمل.

أما «الاصطلاحات» العلمية الثائرة المستقرة فلم أفكر في تغييرها، إيماناً واقتناعاً بفائدتها، وبما سجله العلماء قديماً وحديثاً من ضرر هذا التغيير الفرديّ، ووفاءً بما اشترطوه في تغيير «المصطلحات» أن يكون بإجماع المختصين، المشتغلين بالعلم الذي يحويها.

٣ ـ اختيار الأمثلة ناصعة، بارعة في أداء مهمتها؛ من توضيح القاعدة، وكشف غامضها في سهولة، ويسر، واقتراب. لهذا تركت كثيراً من الشواهد القديمة، المردّدة بين أغلب المراجع النحوية؛ لأنها مليئة بالألفاظ اللغوية الصعبة، وبالمعاني البعيدة التي تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهداً لا يطيقهما، ولا يتسع وقته للسعي وراءها. فإن خلت من هذا العيب ومن الابتذال، وتحملت بالوضوح والطرافة، فقد نستبقيها.

والحق أن كثيراً من تلك الشواهد يحتلّ المكانة العليا من سمو التعبير، وجمال الأداء، وروعة الأسلوب، وفتنة المعنى، لكنها اختيرت في عصور تُباين عصرنا، والدواعي تخالف ما نحن فيه؛ فقد كانت وسائل العيش حينذاك ميسرة، والمطالب قليلة، والقصد استنباط قاعدة، أو تأييد مذهب. وكان طالب العلم حافظاً القرآن، مستظهراً الكثير من الأحاديث والنصوص الأدبية، متفرغاً للعلوم العربية والشرعية، أو كالمتفرغ. أما اليوم فالحال غير الحال، ووسائل العيش صعبة، والمطالب كثيرة؛ فطالب العلم يمر بهذه العلوم مرّاً سريعاً عابراً قبل الدراسة الجامعية. فإن قدّر له الدخول في الجامعة[1]، انقطعت صلته الرسمية بتلك العلوم، ولم يجد بينها وبين مناهجه الدراسية الجديدة سبباً، إلا إن كان متفرغاً للدراسات اللغوية، فيزاولها وحصيلته منها

(١) وهو اليوم من حملة الشهادة الثانوية العامة ـ غالباً ـ أو ما في مستواها.

www.ketab.ir

ضئيلة، لا تمكنه من فهم دقائقها، ولا ترغبه في مزيد، وغايته المستقبلة لا ترتبط ـ في الغالب ـ ارتباطاً وثيقاً بالضلاعة في هذه العلوم، والتمكن منها؛ فمن الإساءة إليه وإلى اللغة أن نستمسك بالشواهد الموروثة، ونقيمها حِجَازاً يصعب التغلب عليه، وإدراك ما وراءه من كريم الغايات.

نعم إنها نماذج من الأدب الرائع، ولكن يجب ألا ننسى الغاية إزاء الروعة، أو نُغْفِل القصد أمام المظهر، وإلا فقدنا الاثنين معاً. وفي دروس النصوص الأدبية، وفي القراءة الحرة، والاطلاع على مناهل الأدب الصفو ـ متسع للأدباء والمتأدبين؛ يشبع رغبتهم، من غير أن يضيع عليهم ما يبغون من دراسة «النحو والصرف» دراسة نافعة، لا تطغى على وقت رصدته النظم التعليمية الحديثة لغيرها، ولا تنتهب جهداً وقفته الحياة المعاصرة على سواها.

وإن بعض معلمي اليوم ممَّن يقومون بالتدريس لكبار المتعلمين ـ لَيُسْرف في اتخاذ تلك الشواهد مجالاً لما يسميه: «التطبيق النحوي»، ومادة مهيأة لدروسه. وليس هذا من وَكْدي ولا وكد[1] من احتشد للمهمة الكبرى، مهمة: «النحو الأصيل» ـ وما يتصل به ـ والتي تتلخص في إعداد مادته إعداداً وافياً شاملاً، وعرضها عرضاً حديثاً شائقاً، وكتابتها كتابة مشرقة بهية، مع استصفاء أصولها النافعة، واستخلاص قواعدها وفروعها مما ران عليها، وارتفعت بسببه صيحات الشكوى، ودعوات الإصلاح، وتهيئتها لتلائم طبقات كثيرة، وأجيالاً متعاقبة في بلدان متباينة.

كل هذا، بل بعض هذا ـ لا يساير ذلك «التطبيق التعليمي»؛ فإنه مدرسيّ موضعي متغير، لا يتَّسم بسِمة العموم، أو ما يشبه العموم، ولا يثبت على حال.

على أن هذا الفريق الذي اختار تلك الشواهد ميداناً لتطبيقه قد فاته ما أشرنا إليه من حاجتها إلى طويل الوقت، وكبير الجهد في تيسير صعوباتها اللغوية والمعنوية التي أوضحناها. وطلابُ اليوم ـ خاصة ـ أشد احتياجاً لذلك الوقت والجهد، في يبذلوهما في تحصيل المادة المقررة الفضفاضة، وما يتطلبه مستقبلهم الغامض. كما فاته أن خير التطبيق لكبار الطلاب ما ليس محدد المجال، مصنوع الغرض؛ متكلف الأداء، كالشواهد التي نحن بصددها. وإن مناقشة لنص أدبي كامل، أو صفحة من كتاب مستقيم الأسلوب، أو مقال أدبي ـ لهي أجدى في التطبيق، وأوسع إفادة في النواحي اللغوية المتعددة، وأعمق أثراً في علومها وآدابها ـ من أكثر تلك الشواهد المبتورة المعقدة. فليتنا نلتفت لهذا، وندرك قيمته العملية. فنحرص على مراعاته، ونستمسك باتباعه مع كبار المتعلمين، ولعل هؤلاء الكبار أنفسهم يدركونه ويعملون به، فيحقق لهم ما يبتغون.

على أن لتلك الشواهد خطراً آخر؛ هي أنها ـ في كثير من اتجاهاتها ـ قد تمثل لهجات

---

(١) قصدي وغرضي.

www.ketab.ir

عربية متعارضة، وتقوم دليلاً على لغات قديمة متباينة، وتساق لتأييد آراء نحوية متنافضة؛ فهي معوان على البلبلة اللغوية، ووسيلة للحيرة والشك في استخلاص القواعد، وباب للفوضى في التعبير. وتلك أمور يشكو منها أنصار اللغة، والمخلصون لها.

وعلى الرغم من هذا قد نسجل ـ أحياناً مع الحيطة والحذر ـ بعض الشواهد الغريبة، أو الشاذة، وبعض الآراء الضعيفة، لا لمحاكاتها، ولا للأخذ بها ـ ولكن ليتنبه لها المتخصصون، فيستطيعوا فهم النصوص القديمة الواردة بها حين تصادفهم، ولا تصيبهم أمامها حيرة، أو توقف في فهمها.

٤ ـ الفرار من العلل الزائفة[١]، وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة، فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى. وحسبنا من التعليل[٢]: أن يقال: «المطابقة للكلام العربي الناصع»، ومن الآراء أن يقال: «مُسَايرة فصيح اللغة وأفصحها». والقرآنُ الكريم ـ بقراءاته الثابتة الواردة عن الثقات ـ في مكان الصدارة من هذا؛ لا نقبل في أسلوبه تأولاً ولا تمحلاً، ثم الكلام العربي الذائع.

و«الأفصح والفصيح» هما الباعثان لنا على أن نردف بعض الأحكام النحوية والصرّفية بأن الخير في اتباع رَأي دون آخر، وأن الأفضل إيثاره على سواه... أو غير هذا من العبارات الدالة على الترجيح، لا التحريم. وإنما كان الخير وتمام الفضل في إيثاره؛ لأنه يجمع الناطقين بلغة العرب على أنصع الأساليب وأسماها، ويوحّد بيانهم، ويريحهم من خُلف المذاهب، وبلبلة اللهجات، في وقت نتلقى فيه اللغة تعلماً وكسباً، لا فطرة ومحاكاة أصيلة، ونقتطع لها من حياتنا التعليمية المزدحمة المرهقة ـ الأيَّام القليلة، والساعات المحدودة؛ فمن الحكمة والسداد أن نقصر تلك الأيام والساعات على ما هو أحسن وأسمى. ولن نلجأ إلى تعليل آخر، أو ترديد خلافي في الآراء إلا حيث يكون من وراء ذلك نفع محقق، وفائدة وثيقة، وتوسعة محمودة، دون تعصب لبصريّ، أو لكوفيّ، أو بغدادي، أو أندلسي... أو غير هؤلاء... ودون فتح باب الفوضى في التعبير، أو الاضطراب في الفهم، أو البلبلة في الأداء والاستنباط.

ومن مظاهر هذا النفع: الاستعانة ـ أحياناً ـ «بالتعليل»، وبتعدد المذاهب، في تيسير مفيد، أو في تشريع لغويّ مأمون، أو تبصير المتخصصين ـ وحدهم ـ ببعض اللغات واللهجات التي تعينهم على فهم النصوص القديمة الواردة بها، لا لمحاكاتها ـ فأكثرها لا يوائمنا اليوم كما سبق

---

(١) وفي مقدمتها ما كان تعليلاً لأمر واقع، ولا سبب له إلا نطق العربي، كالتعليل لرفع الفاعل، والمبتدأ والخبر، ولنصب المفعولات ـ فإن التعليل لهذه الأمور الوضعية عيب وفساد؛ إذ الوضعيات لا تعلل؛ كما قال أبو حيان وغيره، ونقله الهمع حـ١ ص٥٠، ونقلناه في رقم ٢ من هامش ص٧٩.

(٢) لموضوع «التعليل» بحث مستقل في كتابنا المسمى: «اللغة والنحو، بين القديم والحديث» يوضح معناه، وأنواعه، وآثاره.

ـ ولكن ليدركوها، ويفسروا بها بعض الظواهر اللغوية الغامضة، ولا يقفوا أمام تفسيرها حائرين مضطربين. وقد بسطنا القول في هذا كله، وفي أسبابه، ونتائجه ـ في كتابنا الآخر الذي أشرنا إليه[١].

٥ ـ تدوين أسماء المراجع أحياناً في بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها؛ استجلاءً لحقيقة، أو إزالة لوهم. وفي ذلك التدوين نفع آخر؛ هو: تعريف الطلاب بتلك المراجع، وتردد أسمائها عليهم، وتوجيههم إلى الانتفاع بها، والإيحاء بأن الرجوع إلى مثلها قد يتقضيه تحصيل العلم، وتحقيق مسائله.

٦ ـ عدم التزام طريقة تربوية معينة في التأليف، فقد تكون الطريقة «استنباطية»، وقد تكون «إلقائية»، وقد تكون «حواراً»، أو غير ذلك مما يقتضيه صادق الخبرة، وملاءمة الموضوع. وإذا عرفنا أن الكتاب لكبار الطلاب، وللأساتذة المتخصصين، وأن موضوعاته كثيرة متباينة ـ أدركنا الحكمة في اختلاف الطرائق باختلاف تلك الموضوعات وقرّائها. على أن تكون الطريقة محكومة بحسن الاختيار، وصدق التقدير، وضمان النجح من أيسر السبل وأقربها. ومهما اختلفت فلن تكون من طرائق القدماء التي أساسها المتن، فالشرح، فالحاشية، فالتقرير... فما يصاحب هذا من زيف جدل، وكثرة خلاف، وتباين تعليل... وما إلى ذلك مما دعت إليه حاجات عصور خلت، ودواعي حقب انقضت، ولم يبق من تلك الحاجات والدواعي ما يغرينا بالتمسك به، أو بتجديد عهده.

على أن بحوثهم وطرائقهم قد تنطوي ـ والحق يقال ـ على ذخائر غالية وتضم في ثناياها كنوزاً نفيسة. إلا أن استخلاص تلك الذخائر والكنوز مما يغشّيها عسير اليوم أيّ عسير على جمهرة الراغبين ـ كما أسلفنا ـ.

٧ ـ تسجيل أبواب «النحو» مرتبةً ترتيب «ابن مالك» في «ألفيّته» المشهورة، وتدوين كل بيت في مكانه من بابه. ثم اختيار أنسب مكان له في الهامش، بعد فراغي من القاعدة وشرحها، مع الدقة التامة في نقله، وإيضاح المراد منه في إيجاز مناسب، والحرص على ترتيب الأبواب والأبيات، إلا إن خالفت الأبيات في ترتيبها تسلسل المسائل، وتماسكها المنطقي النحوي والصرفيّ الذي ارتضيناه في الباب؛ فعندئذ نوفق بين الأمرين: ترتيب الناظم، وما يقتضيه التسلسل المنطقي التعليمي؛ فننقل البيت من مكانه في «بابه»، ونضعه في المكان الذي نراه مناسباً من هذا الباب نفسه، ونضع على يساره الرقم الدال على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها الناظم، ولا نكتفي بهذا؛ فحين نصل إلى شرح المسألة المتصلة بالبيت الذي قبله، ونفرغ منها ومن ذكر البيت الخاص بها، تأييداً لها ـ نعود فنذكر في الهامش البيت الذي نقلناه من مكانه،

---

(١) في رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة، وهو المسمى: «اللغة والنحو بين القديم والحديث».

www.ketab.ir

ونضعه في ترتيبه الأصلي الذي ارتضاه الناظم، ونشير إلى أن هذا البيت قد سبق ذكره وشرحه في مكانه الأنسب من هامش صفحة كذا . . .

وقد دعانا إلى الحرص على ترتيب «ألفية» ابن مالك، وتسجيل أبوابها وأبياتها مرتبة كاملة ـ في الهامش ـ ما نعلمه في مصر وغير مصر من تمسك بعض المعاهد والكليات الجامعية بها، وإقبال طوائف من الطلاب على تفهمها، والتشدد في دراستها، واستظهارهم كثيراً منها للانتفاع بها حين يريدون. وقد تخيرنا لها مكاناً في ذيل الصفحات، يُقَربها من راغبيها، ويُبعدها من الزاهدين فيها.

وإنما آثرنا في ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذي ارتضاه «ابن مالك» لأنه الذي ارتضاه كثيرون ممن جاؤوا بعده، ولأنه الترتيب الشائع اليوم، وهو فوق شيوعه ـ أكثر ملاءمة في طريقته، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم، ويشيع بعده الترتيب القائم على جمع الأبواب الخاصة بالأسماء متعاقبة، يليها الخاصة بالأفعال، ثم الحروف. . . كما فعل الزمخشري في مفصله. وتبعه عليه شراحه. وهذه طريقة حميدة أيضاً. ولنها تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة العامة أوّلاً فأولاً؛ فالمبتدأ يلازمه الخبر أو ما يقوم مقامه، وقد يكون الخبر جملة فعلية، أو شبه جملة، والفاعل لا بد له من فعل أو ما يقوم مقامه. والمفعول. لا بد له من الاثنين. . . فكيف يتعلم الراغب أحكام المبتدأ وحده، أو الخبر وحده، أو الفعل، أو الفاعل كذلك؟

وهناك أنواع أخرى من الترتيب لكل منها مزاياه التي نراها لا تعدل مزية الترتيب الذي اخترناه، ولا تناسب عصرنا القائم.

٨ ـ الإشارة أحياناً خلال دراسة بعض المسائل إلى صفحة سابقة أو لاحقة، وتدوين رقمها إذا اشتملت على ماله صلة وثيقة بالمسألة المعروضة؛ كي يتيسر لمن شاء أن يجمع شتاتها في سهولة ويسر، ويضم ـ بغير عناء ـ فروعها، وما تفرق منها في مناسبات وموضوعات مختلفة. ولا نكتفي بذكر الرقم الخاص بالصفحة، وإنما نذكره ونذكر معه الجزء والمسألة. ونرمز للمسألة بالحرف الهجائي الأول من حروفها، وهو: «م» اختصاراً، ويليه رقمها؛ كما نرمز للصفحة بالحرف: «ص» وبعده رقمها. وللجزء بالحرف «جـ».

والسبب في الجمع بينهما أن رقم الصفحة عرضة للتغير بتغير طبعات الكتاب أما رقم المسألة فثابت لا يتغير، وإن تعددت الطبعات، فالإحالة عليه إحالة على شيء موجود دائماً؛ فيتحقق الغرض من الرجوع إليه.

والله أرجو مخلصاً أن يجعل الكتاب نافعاً لغة القرآن، عوناً لطلابها، محققاً الغاية النبيلة التي دعت لتأليفه، والقصد الكريم من إعداده.

المؤلف

www.ketab.ir

المسألة ١

الكلام، وما يتألف منه
الكلمة ـ الكلام (أو: الجملة) ـ الكَلِم ـ القول

ما المراد من هذه الألفاظ الاصطلاحية في عُرف النحويين؟.

الكلمة:

حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفاً، (وهي: أ[١] ـ ب ـ ت ـ ث ـ ج ـ . . . .) وكل واحد منها رمز مجرد؛ لا يدل إلا على نفسه، ما دام مستقلاً لا يتصل بحرف آخر. فإذا اتصل بحرف أو أكثر، نشأ من هذا الاتصال ما يسمى: «الكلمة»؛ فاتصال الفاء بالميم ـ مثلاً ـ يوجد كلمة: «فَم»، واتصال العين بالياء فالنون؛ يوجد كلمة: «عين»، واتصال الميم بالنون فالزاي فاللام، يحدث كلمة: «منزل». . . وهكذا تنشأ الكلمات الثنائية، والثلاثية، والرباعية ـ وغيرها[٢] ـ من انضمام بعض حروف الهجاء إلى بعض[٣].

وكل كلمة من هذه الكلمات التي نشأت بالطريقة السالفة تدل على معنى؛ لكنه معنى جزئي؛ (أيْ؛ مفرد) فكلمة: «فم» حين نسمعها، لا نفهم منها أكثر من أنها اسم شيء معين. أما حصول أمر من هذا الشيء، أو عدم حصوله. . . أما تكوينه، أو وصفه ببناء أو إعراب[٤]. . . أو

---

(١) الأرجح أن الحرف الأول من حروف الهجاء هو: «الهمزة» وليس الألف التي تحمل الهمزة فوقها، لتظهرها بارزة لا تختفي، ولا تختلط بغيرها، فشأن الألف في هذا كشأن الواو والياء اللتين تستقر فوقهما الهمزة في كتابة بعض الكلمات، أما الألف الأصلية، فمكانها في الترتيب الأبجدي بعد اللام مباشرة، حتى لقد اندمجت ـ بسبب سكونها، واستحالة النطق بها منفردة ـ في اللام، وصارتا: «لا» مع أنهما حرفان، لا حرف واحد.

(٢) لا تزيد أحرف الاسم على سبعة؛ نحو: «استغفار» ولا أحرف الفعل على ستة؛ نحو: «استغفر»، ولا أحرف الحرف على خمسة؛ نحو: «لكنّ»، باعتبارها كلمة واحدة ـ على الأصح ـ مشددة النون، ثابتة الألف بعد اللام نطقاً. ومن النحاة من يجعل: «حيثما» كلمة واحدة، وبعدها من الحروف. ورأيه ضعيف مردود. ـ انظر «جـ» ص٦٢.

(٣) لهذا تسمى الحروف الهجائية: «بحروف المباني»؛ لأن الكلمة تبنى وتتكون صيغتها منها؛ فهي أساس بنية الكلمة. وهي غير «حروف الربط» التي ستجيء في ص٥٧، ومنها: «حروف المعاني».

(٤) يقول الخضري ـ ص١ جـ٢ أول باب: الإضافة ـ ما نصه: «إن الكلمة قبل التركيب ـ أي قبل تركيبها مع غيرها ـ لا معربة ولا مبنية؛ فوصف الحركة بكونها إعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها». اهـ فلا يصح الحكم عليها بالبناء أو الإعراب إلا بعد وضعها في جملة ـ كما سبق، وكما سيجيء في ص٦٤ ـ =

www.ketab.ir